



الجمهورية الفلسطينية
وزارة الشؤون المالية

مديرية المالية العامة
مديرية المحاسبة العامة

رقم الوارد: ١٦/٢٠١٠

بيروت في: ٦ آب ٢٠١٠

وزارة المالية
مديرية المحاسبة العامة
رقم المسجل: ١٥٧١
تاريخ: ٦ آب ٢٠١٠

٣٥٧١

وزارة المالية
رقم: ١٤٦٩٨
تاريخ: ٩ آب ٢٠١٠

سعادة مدير المالية العام

الموضوع: تحديد المهام المتعلقة بالخدمات الاستشارية التقنية الخاصة بالموازنة والمساعدة المالية المقدمة من قبل مكتب المساعدة التقنية - الشؤون الدولية في وزارة الخزانة الأميركية.

المرجع: إحالة معالي وزير المالية بتاريخ ٢٧/٧/٢٠١٠.

من الرحالة المدورة
في المرفع إلى الملف ..

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

عطفاً على قرار مجلس الوزراء رقم ٣ تاريخ ١٤/٧/٢٠١٠ والمتعلق بطلب تحديد المهام المتعلقة بالخدمات الاستشارية التقنية الخاصة بالموازنة والمساعدة المالية المقدمة من قبل مكتب المساعدة التقنية - الشؤون الدولية في وزارة الخزانة الأميركية.

يرجى إعطاء التوجيهات في مدى إمكانية الإجازة للخبرة بالأمر التالي:

- الإطلاع وإستعمال المعلومات المدرجة على الحاسوب الإلكتروني والمتعلقة بالحسابات المالية،
- الدخول إلى الأنظمة المحاسبية،
- الحصول على المعلومات الإدارية والمالية العائدة للإدارات العامة والمؤسسات العامة،
- إطلاع الخبرة أو إعطائها التقارير المالية الفصلية والسنوية وتقارير المراقبين الماليين عن المؤسسات العامة المنتدبين لممارسة الرقابة المالية لديها في حال طلبها.

مدير المحاسبة العامة
بالتكليف

معالي الوزير
مع العلم ان قرار مجلس الوزراء يكتمل بالطلب من التبرير

مراجعة القرارات "و" المساعدة في تهم وتنفيذ
السبب لمراجعة التقارير المالية وتحليلها، وبالتالي،

لا يعطى اطلاقاً مع الاطلاع على المعلومات والبيانات (ربطاً مع قرار مجلس الوزراء). للتسهيل بالتوجيهات

١٦ آب ٢٠١٠

الآن بيضاوي

وثيقة إحالة

الموضوع: مشروع القرار الرامي إلى تحديد معايير وتعديل وحجب حقوق الولوج على الأنظمة.
المرجع: المعاملة رقم ١٦٠٥٦ تاريخ ٢١/٩/٢٠١٠.

رقم التسجيل وجهة الإرسال	أسباب الإحالة	التاريخ والتوقيع
المركز الالكتروني	<p>سبق أن أعدنا إليكم بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢١ المعاملة المشار إليها أعلاه، وحيث لم يردنا جوابكم بعد، ونظراً لأهمية الموضوع، نطلب الإفادة فوراً عن سبب عدم الإجابة وسبب التأخير.</p>	<p>مدير المالية العام الان بيفاني</p>

لذلك نقترح الطلب من المركز الالكتروني ما يلي:

- إعداد لائحة بجميع برامج المعلوماتية الموجودة بوزارة المالية والدوائر المعنية بها،
- تقسيم هذه البرامج إلى مجموعتين، أو أكثر، لناحية طبيعة المعلومات التي تحتويها ومدى سريتها ودقة تسريبها وعرضها على سعادتك للموافقة،
- إعداد تصور مبني لجميع حقوق الولوج التي يمكن إعطاؤها لمختلف الوحدات الإدارية،
- تزويدكم بأسماء مسؤولي الأنظمة لديه وصلاحياتهم وكفاءاتهم، واقتراح آلية تسمح للإدارة بمراقبة وضبط هؤلاء المسؤولين.

كما نرى أن يصار إلى تعيين مسؤول امن المعلومات تابع مباشرة لسعادتك وليس للمركز الالكتروني لمراقبة حسن التنفيذ.

للتفضل بالاطلاع وإجراء ما ترونه مناسباً.

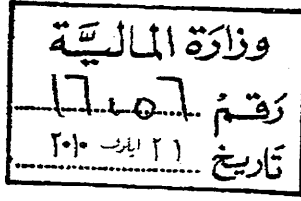
مدير الشؤون الإدارية
فيصل القسيس

المركز الإلكتروني
للأمن بالملاهيقات - اعلامه وتعدّل الاقتراح بناء عليها
واقتراح الإجراءات المناسبة

مدير الكليّة العام

الأستاذ بيكالي

٢١ أيار ٢٠١٠



وزارة المالية
مديرية المالية العامة
مديرية الشؤون الإدارية

حضرة مدير المالية العام

الموضوع: مشروع قرار يحدد سياسة ومعايير إعطاء وتعديل وحجب حقوق الولوج إلى الأنظمة الخاصة بوزارة المالية

المرجع: إحالة المركز الإلكتروني رقم ١٥٧٧ تاريخ ١٥/٩/٢٠١٠

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المذكورين أعلاه،

نفيدكم بما يلي:

أولاً - يفهم من إحالة رئيس المركز المذكور إن مشروع القرار مترجم ترجمة خالصة عن اللغة الانكليزية دون مراعاة للواقع اللبناني وواقع الحال،

ثانياً - إن مهمة مسؤول امن المعلومات فريدة من نوعها، فان مدى التزام مسؤولي الأنظمة التابعين للمركز الإلكتروني بتنفيذ طلبات الإدارة في مجال حقوق الولوج هو من الأشياء البديهية، وإذا كان لا بد من مراقبة فعلى موظفي الإدارة السهر على حسن التنفيذ وإلا وقعنا في المثل القائل: "أنت الخضم والحكم"،

ثالثاً - لو كان مسؤولو الأنظمة يقومون بعملهم كما يجب لما حصل تسريب للمعلومات ولما كنا أمام هذه الواقعة الآن،

✍